حلف لايفعل حراما لم يحنث بالنكاح الفاسد كذا
البيهقية يوطئ الا اذا دلت الدلالة بان كان الحالف من
جهال الرساتيق ممن يمشي خلف الدواب ولو قال
از فلانة كه زن منست من ابكار آيد فهي طالق فهو
على الوطئ قوله اكر من سر بيالين تو بنهم فانت طالق
فان نوى الجماع فهو على ما نوى ولا يصدق على ترك
الحقيقة وان لم ينو ينصرف الى الحقيقة لو قال اكر من
باي خانة تو اندر كنم فهو على ما ذكرنا لا يقع الثلثة بحلال
وحرام فجامع من غير فصل الثلثة لم يحنث ان لم ينو الجماع
ويصدق قضاء ودينا نة قال ان لم تأتني صباح اجامعك
فاتت طالق فاتته ولم يجامع لم تطلق عند محمد رحمه
عليه الفتوى خلافا لابي يوسف رحمه حلف لايجامع
فلانة اولا يقبلها فهذا على الجبوة دون الموت لو قال
ان باصعتك او نكتك او اصبت منك فاليمين
على الجماع في الفرج والله اعلم **ما في اليمين على الضرب**
والقتل حلف لايضرب فلانا فقد شتمه او خنقه
او قرصه لاعلى وجه المزاح ذكر في الجامع الصغير انه يحنث

وقال ابو الليث

وقال ابو الليث رحمه ان كانت اليمين بالفارسية
لم يحنث وبه افتى السيد الامام ابو القاسم رحمه ولو قضا
قوبا واصاب على وجه المحلوف عليه لم يحنث حلف ليضربن
هذا الصبي على الارض حتى يشق نصفين فضربه على الارض
ولم يشق لم يبر حلف ليضربن عبده بالسياط حتى يموت
فضرب فبالغ في ضربه ضربا عنيفا بر حلف لايضرب
فلانا فامر غيره فضربه لم يحنث الا اذا كان سلطانا
او قاضيا حلف لايضرب ولم يامر غيره بالضرب
فضربه لم يحنث ولو كانت المسئلة في العبد حنث قال لامرأته
اكر جهار دست وبايت نشكنم فانت طالق لم يحنث
ما دام حاصبين حلف لايضربها الا من جرم ثم ضربها
لجرم فالقول لربع اليمين قال ان ضرب هذا العبد احد
فامرأته طالق فاليمين على الحالف وخبره ولو قال
ان ضرب رأسي هذا احد فاليمين على غير الحالف حتى لو
ضرب انسان فقال رجل ان ضربته فعبدي حر فضربه
ضربة ثم ضربه بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور
وبين الفوران يكون بينهما سبب داع بدلالة الحال

فقال ضربتها صح

نظير مسئلة